مؤشرات التنمية في محافظة بابل ـدراسة تحليلية

م.م زينب فلاح حسن
جامعة بغداد/ كلية الآداب/قسم علم الاجتماع
zainab.hasan1807a@coart.uobaghdad.edu.iq
أ.م.د. حمزة جواد خضير
جامعة بغداد/ كلية الآداب/قسم علم الاجتماع

الملخص

تهدف عملية التنمية إلى تغيير الواقع القائم والانتقال بالمجتمع إلى وضع جديد, عبر تغيير البنية الإقتصادية – الإجتماعية القائمة والأنتقال إلى بنية إقتصادية – اجتماعية جديدة, ولا تتم هذه العملية بتلقائية, بل تحتاج إلى تخطيط مسبق يرسم مسار الأنتقال من الواقع القائم إلى الواقع المرغوب فيه, وهنا يظهر دور التخطيط بوصفه عملية تتحرى عن أفضل الطرق المؤدية الى الوضع المنشود, كما انها تشير الى الوسائل اللازمة لبلوغ ذلك الوضع. حيث يمكن للمؤشرات أن تؤدي أدواراً مهمة في تمكين وتعزيز ورصد الاستدامة على جميع المستويات المكانية، ومعرفة العديد من هذه المؤشرات لإيجاد توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعوامل البيئية وبما يتناسب مع واقع وإمكانات المحافظة. وقد توصل البحث الى عدت استنتاجات اهم:1_ أن نجاح عملية التنمية في الاقتصاد العراقي يتطلب تحقق الانسجام بين منهج التخطيط المركزي وآليات السوق الحرة بهدف التعجيل بإنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.2_ انخفاض مؤشرات التنمية البشرية في بابل.3.تعاني محافظة بابل من أنتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري وأنخفاض الكفاءة المؤسساتية, مما اثر كثيرا على مسيرته التنموية في المحافظة.

الكلمات المفتاحية: (مؤشرات ، التنمية ، محافظة بابل)

Development Indicators in Babylon Governorate: An Analytical Study

Zainab Falah Hassan
Dr. Hamza Jawad Khudair

Abstract

The development process aims to change the existing reality and transition society to a new state by transforming the current socio-economic structure into a new one. This process does not occur spontaneously; rather, it requires prior planning that charts the course from the current reality to the desired one. Herein lies the role of planning, as it is a process that seeks the best paths leading to the desired state and identifies the necessary means to achieve it. Indicators can play a crucial role in enabling, promoting, and monitoring sustainability at all spatial levels. Understanding these indicators helps to establish a balance between economic, social, and political development and environmental factors, in accordance with the realities and potential of the governorate. The research reached several key conclusions: 1. The success of the development process in the Iraqi economy requires harmony between central planning methodologies and free market mechanisms to accelerate the achievement of economic and social development goals. 2. Human development indicators are low in Babylon. 3. Babylon Governorate suffers from widespread financial and administrative corruption and low institutional efficiency, which has significantly impacted its development trajectory.

Keywords: (Indicators, Development, Babylon Governorate).

مقدمة

ان مفهوم المؤشر هو تعبير على شكل رقم مطلق أو نسبي أو تعبير لفظي أو اداة يراد منها قياس اداء ظاهرة او حالة معينة في المجتمع لفترة زمنية محددة فالأصل في المؤشر هو الاستعاضة عن عدد كبير من المتغيرات التي تصف مختلف جوانب الظاهرة ومتغير واحد او عدد محدود جداً من المتغيرات، لذا يقاس نجاح عملية اختيار المؤشرات بمدى الاختصار في عدد المؤشرات، فكلما زاد عددها كل ما صعب استعماله في التقييم والحكم على الظاهرة محل الدراسة وساد التشتت في الهدف من قياس الحالة. ويحتوي تقرير التنمية الصادر عن الأمم المتحدة على نحو(150) مؤشراً مختلفاً تشمل معظم المجالات التنمية ، والتي تعالج معظم قضايا الاقتصاد السكان والصحة التعليم والفقر والبطالة والاتصالات والأطفال وسواء ذلك. ويسعى بحثنا هذا إلى معرفة مؤشرات التنمية في محافظة بابل ، ولتحقيق هذا الهدف فقد قسم البحث على مبحثين وعلى الوجه الاتي :

المبحث الاول : تضمن الاطار العام للدراسة
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية في محافظة بابل

المبحث الاول

الاطار العام للدراسة

اولاً: عناصر البحث

1_ مشكلة البحث

في ظل العالم المتسارع نحو النمو و التقدم تتهافت الانظار والمساعي نحو مؤشرات و دلالات تُحدد المَديات والوقائع التي وصل إليها النمو المجتمعي على مختلف الاصعدة ضمن الامكانيات المتاحة بالنظر الى مدى تأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة ومن منطلق الاهتمام بالإنسان باعتباره الهدف الاساسي من التنمية والمحور الذي تدور حوله التنمية وسُبلها ,فالتنمية اليوم ضرورة حتمية لكل مجتمع يرنو صوب الرخاء و التقدم وهي عملية معقدة و شاملة لتحسين الحياة الاجتماعية و زيادة جودتها ورفع كفاءة مختلف جوانب المجتمع , كما ان عمليات التنمية لم تعد قاصرة على النمو الاقتصادي فحسب بل اصبحت التنمية متعددة و متنوعة و تصب في خدمة الانسان بالدرجة الاساس.. ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في تحليل مؤشرات التنمية في محافظة بابل.

2_ اهمية البحث

تأتي اهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية (العلمية)، محاولة لتأطير الإسهامات الفكرية ذات الصلة بحقل علم الاجتماع في أطار نظري تم فيه توخي الدقة والتحليل والشمول والمنظور المتكامل ، فضلا عن محاولة الدراسة اكتشاف العمق الفكري والفلسفي لمتغيرات الدراسة من خلال محاولة الباحث دراسة وتحليل أبعادها ومصادرها والمرتكزات البنيوية. علاوة على ذلك، تساهم التنمية في تعزيز الهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي، حيث تشجع على المشاركة المجتمعية وتوفير الفرص للجميع. كما تعمل على خلق بيئة ملائمة للابتكار والإبداع، مما يسهم في تقدم المجتمع بشكل عام. بالتالي، تعد التنمية عنصراً أساسياً لتحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية، مما يجعلها ضرورية لمستقبل أفضل.

3. اهداف البحث

1_ محاولة معرف مؤشرات التمية في محافظة بابل.

2_تحليل واقع التنمية في محافظة والخروج بأهم التوصيات التي تساهم في تنمية المجتمع البابلي.

ثانياً: المفاهيم والمصطلحات العلمية :

1_المؤشرات : تعرف في اللغة العربية بمعنى مُؤشِّر : فاعل من أَشَّرَ جمعها مؤنث سالم لمفعول (مُؤشَّر + ات) والمشتق من الفعل (أَشَّرَ) والذي جذره (ءشر)، يطلق مصطلح المؤشرات على كل إشارة ودلالة على قيمة معينة لشيء محدد . (ابن منظور، 1981: 496)

ويقصد بالمؤشر هو الذي يشير الى شيءٍ آخر , و يمكن ان يستخدم المؤشر لقياس عامل محدد من العوامل , فاذا كان الجانب الذي يقوم بقياسهِ يمثل هدف من أهداف التنمية فهو مؤشر من مؤشراتها مثال على ذلك دليل نسبة الامية يعد مؤشراً لقياس مستوى التعليم أي ان المؤشر يلبي بالدرجة الاساس الغاية من الاشارة . (وديع، 2016)

2_ التنمية : وتعرف التنمية لغةً بالزيادة فهي مفردة مشتقة من الفعل نَمَى يَنْمي نَمْياً ونُمْياً ونَماءً أي زاد وكثر ويقال يَنْمُو نُمُوًا ، فنما الشيء زاد وكثر فنقول نَمْا الزرع و نَمْا الولد و نَمْا المال ونَمْا الخضاب في اليد أو الشعر ازداد حُمرةً و سواداً أي نَمَى الشيء تنميةً أنماهُ (مصطفى، 2006: 956)

وتعرف التنمية هي عمليات تنطوي على توحيد جهود المواطنين والحكومة والمسؤولين لتحسين الأحوال الاقتصادية والثقافية في المجتمعات والعمل على مساعدتها على التكامل والاندماج في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام في التقدم القومي. (الخشاب، 1970: 24)

ومن مدخل وظيفي عرفها الجوهري " التنمية بانها توظيف الكل من اجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم. فالتنمية برأيه لا يجوز ان تقتصر على النمو الاقتصادي وانما يجب ان تشتمل على تغير ثقافي عام وكذلك على تغيرات محددة في البناء الاجتماعي القائم. (الجوهري، 2010: 140)

المبحث الثاني

مؤشرات التنمية في محافظة بابل :

أولاً: مؤشرات السكان في التنمية:

تعد علاقة السكان بالموارد والتنمية علاقة معقدة ومتشابكة، وتوصف بأنها علاقة التأثر والتأثير، وأن اختلال التوازن بين السكان والموارد والتنمية يولد مشكلات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية، وقد اهتمت كثير من الدراسات والأبحاث مناقشة الخصائص الديموغرافية للسكان، وقد تناولتها الدراسة وكالآتي:

1 ـ مؤشر النمو السكاني:

إن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية هي علاقة عكسية واضحة ، حيث كلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة ينتج عنه زيادة في نسبة الاستهلاك للموارد الطبيعية، والنمو الاقتصادي غير المستدام الأمر الذي يؤدي إلى خلق الكثير من المشاكل البيئية خاصة إذا كان مصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة، مما يؤدي بالنتيجة ذلك إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وخلق سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وبالتالي يؤدي إلى عجز السياسات الاقتصادية عن الوفاء باحتياجات السكان الاساسية من الخدمات في معظم الأحيان . يبين الجدول (1) إن نسبة النمو السكاني في محافظة بابل لعام 2022 قد بلغت (٢،٥%)، بعد ما كانت عام ٢٠٠٧ (٣.٤%)، وفي عام ٢٠١٧ بلغت (٢.7%)، نلاحظ انخفاض تدريجي في نسبة النمو السكاني في الآونة الأخيرة يمكن أن نعزوه للظروف الصعبة التي يعيشها البلد، إذ تلجأ أغلب الأسر إلى تنظيم الأسرة وتصغير حجمها بما يتلائم والظروف الحالية الاقتصادية والاجتماعية . مما يتوجب على الحكومة القيام بدورها ووضع الخطط التنموية بما يتناسب والزيادة السكانية ، فإذا ما استمرت هذه النسبة بالانخفاض أو الارتفاع دون تخطيط وعجز الحكومة

عن القيام بدورها، وتخلف القطاع الإنتاجي سيخلق أزمات ويعيق خطط التنمية المستدامة الهادفة أساساً إلى توجيه الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان حاضراً ومستقبلاً وتحسين مستوى معيشتهم. وللنمو السكاني تأثير آخر، إذ يؤثر في مورفولوجية المدن واتساع نموها الحضري، لأنها تضع مزيداً من الضغوط على البنية التحتية وأنظمة الرعاية الصحية والتعليم، والتي تعجز بالفعل عن تلبية احتياجات السكان، فضلاً عن التأثير المتزايد على البيئة وغيرها، مما يسبب ضغطاً على الموارد المتاحة واستنزافها وتأثيرها على حصة الأجيال القادمة، لذا فالحاجة تبدو ملحة لإتخاذ التدابير اللازمة لتنمية قدرات السكان ورفع كفاءتهم للسيطرة على استمرار النمو السكاني بما يكفل مساهمتهم في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- مؤشر التركيب العمري :

إن للتركيب العمري صلة وثيقة بالتخطيط والتنمية المستدامة، إذ يحتاج المخططون إلى معرفة التركيب العمري للسكان حتى يتمكن من الموازنة بين الإمكانات المتوفرة والاحتياجات المطلوب توظيفها خلال مدة زمنية معينة، ومن خلال الجدول (12) حيث بلغت نسبة فئة صغار السن أقل من 15 سنة (٣٧)% من مجموع سكان المحافظة ، أما فئة متوسطي السن فقد بلغت نسبتهم (٦٠)%، أما الفئة الثالثة وهي كبار السن (٦٥) سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم (٣)% من مجموع سكان المحافظة، فيما بلغت نسبة الاعالة (٦٤)%، ويتضح مما سبق إن مؤشرات التركيب العمري للسكان في منطقة الدراسة مؤشراً جيداً، فانخفاض نسبة الفئة الثالثة وارتفاع نسبة الفئة الثانية يشير إلى ارتفاع مؤشر الفئة الثانية حيت تعتبر فئة قوة العمل، وهذا يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واقامة الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المحافظة.

3- مؤشر التركيب النوعي :

تؤدي أهمية ودراسة التركيب النوعي للسكان في أي مجتمع إلى توضيح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً أو اناثاً، فطبيعة المرأة غير طبيعة الرجل، وما يحتاجه الذكور يختلف عن متطلبات الإناث، ونوع والأعمال التي يؤديها الرجال لا تتناسب مع ما يستطيع النساء القيام به، لذلك فتحديد نسبة النوع في المجتمع مهمة عند رسم الخطط وبناء السياسات، وتحديد ما يتطلبه عنصر السكان الذكور والإناث من خدمات وفرص عمل. ومن خلال الجدول (12) فقد بلغت نسبة النوع في محافظة بابل (١٠٢) ذكر لكل (١٠٠) أنثى، وهذا الارتفاع يعتبر مؤشر جيد للمجتمع من الناحية التنموية لأن الرجل يتحمل الجزء الأكبر من مجال العمل.

4- مؤشرات التركيب البيئي :

تتضح أهمية التركيب البيئي ونتائجه من أجل عمليات التخطيط التنموي في المناطق الجاذبة والطاردة للسكان، ومن خلال الجدول (12) فقد بلغ مؤشر ونسبة سكان الحضر (٤٨)% ونسبة سكان الريف (٥٢)% وتوزعت هذه النسب بشكل متباين على الوحدات الإدارية في محافظة بابل، ويعتبر مؤشر متوازن في الاستدامة، كما وتؤكد التنمية المستدامة على التقليل من خطورة تطور المدن، عن طريق الحد من توسيع المناطق الحضرية على حساب ظهير المدينة، لذا فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين توزيع السكان ما بين الحضر والريف، من خلال النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيات تطور المدينة وتؤدي إلى تقليص الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

5- مؤشر آمد الحياة المتوقع:

ويقصد به معدل الأعوام المتوقع أن يعيشها الفرد إذا ما استمرت اتجاهات الوفاة القائمة على حالها، ويعتبر مؤشر مهم لأن من خلاله يتم حساب الإنجاز الصحي لأي بلد ما من خلال العمر المتوقع عند الولادة واحصاء عدد الوفيات والأطفال دون الخامسة أو الذين ما زالوا في طور الرضاعة، كما ان اتخاذ العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر لقياس طول العمر قد لاقى رواجاً كبيراً عند استعماله لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٠)، (العاني، 2016: 95)

فهو يمثل مجمل تأثيرات العوامل الصحية للمجتمع عبر تحقيق التقدم الصحي في خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات .ويشير الجدول (12) إن مؤشر آمد الحياه المتوقع بلغ في محافظة بابل، و توقع الحياة عند الولادة، للذكور (٦٩،١) والإثاث (٧٣،٤) والآمد الكلي)٧١،٣).

٦_ مؤشر الخصوبة:

تعد الخصوبة أو الولادات الوسيلة الأكثر أثراً لتكاثر السكان وتزايدهم، وتختلف الخصوبة من بلد لأخر وذلك بتأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتؤثر الولادات والهجرة بشكل كبير في التركيب العمري للسكان فارتفاعها يتناسب عكسياً مع زيادة نسبة كبار السن، وقد اهتمت كثير من الدول اهتماماً كبيراً بدراسة الخصوبة لأهميتها في وضع الخطط التنموية والمستقبلية، كما يتأثر معدل الخصوبة عوامل عدة أهمها (سن الدخول إلى الحياة الزوجية، مدة الحياة الزوجية، مدة الطلاق أو الترمل، العزوف تماماً عن الزواج، وجود عقم طبيعي، استخدام موانع الحمل، تحديد النسل) هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر المستوى التعليمي لربة العائلة وطبيعة عملها في كونها موظفة أو ربت بيت في ارتفاع معدل الخصوبة، وعلية فإن زيادة معدلات الخصوبة تعني إن هنالك إضافات جديدة للمجتمع تتمثل بالمواليد الذين هم بحاجة إلى رعاية صحية وتعليمية. والنظر إليهم بأنهم ثروة بشرية قادمة، لذا يتطلب الأمر تطوير قدراتهم وزجهم في سوق العمل، واستثمارهم و توظيفهم كموارد بشرية منتجة تسهم في عملية التنمية الشاملة وتبني سياسة سكانية تتناسب وقدرات البلد الاقتصادية، لا أن تجعل الأمية وانتشار الأمراض يعصفون بهم ويضافون إلى صفوف البطالة، وهذا ما تهدف إلية عملية التنمية البشرية المستدامة، يشير الجدول (12) إن النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب العمر)١٥-٤٩) سنة اللاتي حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة، ومعدل الولادات لدى المراهقات العمر(١٠ – ١٤) و (١٥ – ١٩) سنة لكل ١٠٠٠ امرأة في هذا العمر، وتتضمن معدل الخصوبة الكلي لكل امرأة في المحافظة هو)٨،٣)، معدل خصوبة المراهقات للفئة)١٥ – ١٩) سنة (ولادة لكل ١٠٠٠ مراهقة في محافظة بابل هو)٦٦،٧)، كما بلغ المجموع الكلي للولادات في المحافظة)٦٢٤٢٧) ولادة، ونسبة الولادات بإشراف ذوي الاختصاص)٩٣،٩)%، ونسبة الولادات بإشراف غير ذوي الاختصاص)٦،١)%.

7- الوفيات:

تعد الوفيات عنصراً مهماً من عناصر التغيير السكاني وهي إحدى المتغيرات التي تؤثر في تغير حجم السكان في تركيبهم خاصة التركيب العمري، كما ترتبط بمعدل أمد الحياة، وأن أغلب أسباب الموت في الوقت الحاضر تتعلق بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السائد في المجتمع، ويعدّ معدل الوفيات الخام المقياس الشائع في احتساب الوفيات، وهو يمثل ناتج قسمة مجموع الوفيات العام على عدد السكان في منتصف العام مضروباً في ألف. (ابو عيانة، 1989: 139)حيث بلغ مجموع الوفيات الكلية في محافظة بابل (١٠٠٠٤)، منها مجموع الوفيات الذكور بلغ (٥٤٤٧)، ومجموع وفيات الإناث (٤٥٥٧)، أما معدل الوفاة الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان من الذكور بلغ)٤،٩)، وللإناث)٤،٢)، والمعدل الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان بلغ)٤،٥)، وكما موضح في الجدول (1) .

الجدول (1) المؤشرات السكانية في محافظة بابل لعام 2022

ت	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	مؤشر النمو السكاني	(٢،٥)%
٢	مؤشر التركيب العمري ونسبة كل فئة من السكان إلى المجموع الكلي: نسبة صغار السن فئة أقل من ١٥ سنة نسبة فئة متوسطي السن نسبة فئة كبار السن (٦٥) سنة فأكثر	%(٣٧) %(٦٠) %(٣)
٣	مؤشر نسبة الاعالة	%(٦٤)
٤	مؤشر التركيب النوعي للسكان (نسبة النوع)	(١٠٢) ذكر لكل (١٠٠) انثى

٥	مؤشر التركيب البيئي للسكان ونسبة التحضر نسبة سكان الحضر نسبة سكان الريف	 %(٤٨) %(٥٢)
٦	مؤشر أمد الحياة المتوقع، توقع آمد الحياة عند الولادة توقع آمد الحياة عند عمر سنة)	الكلي(٧١،٣)، الذكور (٦٩،١)، الاناث (٧٣،٤) الكلي (١٩،٢)، الذكور (١٨،٤)، الاناث (٢٠،٠)
٧	مؤشر الخصوبة، مجموع الولادات الكلية النسبة المئوية للنساء في سن الانجاب (١٥ – ٤٩) سنة معدل الخصوبة المراهقات للفئة (١٥-١٩) سنة (ولادة لكل ١٠٠٠ مراهقة في بابل).	(٦٢٤٢٧) ولادة. (٣،٨) (٦٦،٧)
٨	مؤشر الوفيات، مجموع الوفيات الكلية مجموع وفيات الذكور ومعدل الوفاة الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من الذكور مجموع وفيات الاناث ومعدل الوفاة الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من الاناث معدل الوفاة الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان	(١٠٠٠٤) وفاة. المجموع (٥٤٤٧)، المعدل (٤،٩). المجموع (٤٥٥٧)، المعدل (٤،٢) (٤،٥)

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية للتنمية في محافظة بابل:

يقصد بالتنمية الاجتماعية الإدارة الجيدة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية والبشرية، مع الصيانة والاستدامة المستمرة، واعادة تأهيل عملية الاستثمار لتلك الموارد، من أجل توفير المتطلبات الأساسية والحالية والمستقبلية للسكان من خلال شبكة المؤسسات المسؤولة ووفق الإمكانيات والتقنيات الاقتصادية المتاحة.

ويشمل هذا المحور محور المؤشرات الاجتماعية (أو محور بناء الإنسان) ضمن التنمية الاهداف الآتية:

1- القضاء على الفقر:

يعد هذا الهدف أول أهداف التنمية المستدامة ويرتبط بعدة أهداف أخرى، وبما إن ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد فالمفهوم نفسه يعبر عن وضع اقتصادي هو الفقر المادي، كما يعبر عن الوضع الاجتماعي هو التهميش والحرمان والعوز لفئة معينة من المجتمع . وفي العراق فقد شكل مفهوم الفقر أحد أهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية خلال العقود الثلاثة الماضية، وباتت تؤثر في عمق البنى المؤسسية وهددت النسيج الاجتماعي وآليات تماسكه، إذ إن الاهتمام بموضوع الفقر في العراق يأخذ المساحة المناسبة في الجهد التنموي. (العاني، 2016: 102)ويمكن معرفة مؤشرات الفقر من خلال نسبة الفقر وهو مؤشر يقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع ويعكس نسبة الفقراء إلى مجموع السكان، بغض النظر عن مستوى دخول الفقراء، حيث بلغت نسبة الفقر في العراق (٢٢)%، أما في محافظة بابل فقد بلغت نسبة الفقر (١١،١)%، وكما موضح في الجدول (13)، ومن المؤكد أن نسبة الفقر قد ازدادت بعد رفع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي، وأثر سلباً على مستوى التنمية المستدامة بشكل عام، مما يقتضي البحث عن حلول لكبح جماح الفقر بإجراءات حكومية وعلى مستوى عموم البلاد، كما ان الإعانات الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل لم تعد ذات جدوى كبيرة أمام تزايد نسبة البطالة والفقر، مما يستلزم تفعيل الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي توفر فرص عمل ودخل وتسهم مباشرة في خوض نسبة الفقر وإنصاف الشرائح الفقيرة والمحرومة من المجتمع.

الجدول (2) مؤشرات الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر

الغاية	الهدف	المؤشر	قيمة المؤشر الحالي	سنة المؤشر

الغاية ١	تخفيض نسبة الرجال والنساء من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع ابعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠	- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، حسب الجنس والعمر.	%(١١،١)	٢٠٢٢
الغاية ٢	تنفيذ تنظيم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.	- نسبة السكان الذين تشملهم أرضيات نظم الحماية الاجتماعية حسب الجنس والاطفال المميزين والعاطلين عن العمل.	العاطلين عن العمل نسبة الذكور (١٠،٩)، والاناث (٣٢،٤)، السنة الكلية للبطالة في بابل (١٣،٨).	٢٠٢٢
الغاية ٣	وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة احتياجات التغذية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥.	- انتشار سوء التغذية (الوزن قياساً الى الطول > ٢+ أو < 2- حسب الانحرافات المعيارية (SD) لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل، بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر وبالنوع الهزال وزيادة الوزن.	هزال (٦،٩). زيادة الوزن (٤،٩)،	٢٠١٨

2- البطالة وتأثيرها في التنمية البشرية:

وفق منظمة العمل الدولية(*I L O*) يعرف العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند متوسط أجر سائد لكنه لا يجده، ويعكس هذا المؤشر عدد الأفراد العاطلين لكل ١٠٠ من أفراد القوى العاملة ونسبتهم من القوى العاملة الكلية في المجتمع.(عقيل، 1999: 90) وحيث بلغت نسبة البطالة في العراق (١٣ – ١٥)%، وأما في محافظة بابل فقد بلغت (١٣،٨)%، إذ بلغ معدل بطالة الذكور منهم (١٠،٩)، وبطالة الاناث (٣٢،٤) حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، وبيانات الجدول (٣)، وان هذا المعدل يدل على تفاوت كبير في حجم العمالة ما بين الرجال والنساء لصالح الرجال ولكل الفئات العمرية من (١٥) سنة ما فوق، ومن المعالجات لذلك تشجيع على المرأة وممارسة العمل المنتج المنزلي مع التأكيد على بعض الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد الأيدي العاملة النسوية بالدرجة الأولى مثل الملابس والاكسسوارات والتطريز، وتعليب الفواكه والخضر والتمور والأغذية الجاهزة .

3- مؤشرات تمكين المرأة:

إن القضاء على كافة أشكال التميز ضد النساء والفتيات لا يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، وقد تبين إن تمكين النساء والفتيات له أثر مضاعف، ويساعد على دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات، كما وان تمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل من الأهداف المهمة التي تسعى اليها التنمية المستدامة، كما إن للمرأة من دور حيوي وفعال في المجتمع، وتساهم بتحقيق التنمية المستدامة في مجال عملها، لذا يجب تمكينها واعطاءها الحرية في إبداء الرأي والعمل وفي التعليم والعيش بحياة حرة كريمة تحفظ لها كرامتها وحقوقها وتفسح لها المجال في المشاركة بالعمل دون تمييز بينها وبين الجنس الآخر، ومنحها الحق في المشاركة السياسية والقرار

السياسي، وكما يشار إن نسبة النساء اللاتي لديهن الحرية في اتخاذ القرارات (٤٥)% هذا يؤشر إلى إن النسبة الأكبر لا يمتلكن الحرية في اتخاذ القرار، أما نسبة النساء الاتي اكملن الدراسة الابتدائية بلغت (٨٢)% وتعتبر مؤشر جيد في تعليم الإناث، ونسبة النساء اللاتي يستخدمن الانترنيت بلغت (٩٩)%، ومن خلال المؤشرات العامة لتمكين المرأة نلاحظ تمكينها في جزء منها وانخفاضها في جزء آخر، فبعض المؤشرات تعتبر جيدة في التعليم وتمكين المرأة واستخدام التكنولوجيا (الأنترنيت) ،وبعضها مؤشرات غير جيدة ومنخفضة كم في مؤشر إجازة السوق والبطالة والحساب المصرفي، وبشكل عام تعتبر المؤشرات الخاصة بتمكين المرأة متوسطة في التنمية المستدامة في المحافظة. (وزارة التخطيط، 2024)

ثالثاً: مؤشرات الخدمات التعليمية:

إن للتعليم أهمية كبيرة لما يقدمه من وظائف ومهام تكشف درجة تطور المجتمع وتحضره، وبالتالي يسهم في وضع الخطط المناسبة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية وفقاً للاحتياجات ومتطلبات المجتمع، والتي تدخل كعامل مهم في العمليات الإنتاجية لكونها احدى المدخلات المهمة لرفع القدرة الإنتاجية وتساهم في زيادة حجم الانتاج ورفع دخل الفرد من الخبرات والقابليات العلمية والمهنية. وفيما يأتي توضيح لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في التعليم المتوفرة في المحافظة :

١ـ معايير خدمات رياض الأطفال : إن تقويم خدمات تعليم رياض الأطفال بحسب المعايير الخاصة بها في الوحدات الإدارية يوضح لنا أهم مؤشرات التعليم المتوفرة في منطقة الدراسة. إن مرحلة رياض الأطفال تعد من المراحل التعليمية المهمة في أي نظام تعليمي فاعل، فهي مرحلة الأساس في بناء شخصية الطفل، كما أن لها الدور الحاسم في تنمية مواهبه وتوسيع مداركه وإتاحة الفرصة للأطفال خلال هذه المرحلة من حياتهم لاكتساب بعض المراحل. (الدليمي، 2017: 209)

ويتضح من الجدول (14) إن مؤشر معيار (طفل / روضة) بلغ على مستوى المحافظة (١٥٩) طفل / روضة، فهو أقل من المعيار العراقي المحدد (١٨٠) طفل / الروضة، حيث يعتبر مؤشر جيد وضمن المعيار المحدد ولا تعاني من نقص أو عجز، وهذا سينطبق على جميع أقضية المحافظة باستثناء قضاء الهاشمية الذي بلغ المؤشر فيها إلى (١٨٦) طفل / الروضة وهو أعلى من المعيار العراقي المحدد بهذا ويكون بحاجة إلى مزيد من رياض الأطفال في القضاء.

أما مؤشر معيار (طفل / معلم) فقد بلغ في مجموع المحافظة)٢٨) طفل / معلم فهو يزيد عن المعيار العراقي المحدد (١٨) طفل / معلم، وهذا مما يؤثر سلباً على قدرة المعلم في توصيل المعلومة على هذا العدد من الأطفال، وصعوبة ضبط الصف وكثرة الفوضى، كما وينطبق هذا المعيار على جميع أقضية المحافظة.

بينما معيار (طفل / شعبة) فقد بلغ في محافظة بابل (٥٠) طفل / شعبة فهو يزيد بكثير عن المعيار العراقي المحدد (٣٠) طفل / شعبة، ويشمل هذا المؤشر جميع أقضية المحافظة، لهذا ينعكس سلباً على الطالب في كيفية حصوله على التربية والتعليم نتيجة الضغط الكبير في الشعبة الواحدة.

الجدول (3)

مؤشرات رياض الأطفال بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٤.

ت	القضاء / المؤشرات	معيار (طفل / معلم)	معيار (طفل / شعبة)	معيار (طفل / روضة)
١	الحلة	٢٧	٥٤	١٦٧
٢	المحاويل	٨٤	٨٦	٢٥٠
٣	الهاشمية	٧٦	١٠١	٣٦٥
٤	المسيب	٢٤	٤٣	١٥١
معيار المحافظة		٢٨	٥٠	١٥٩

2ـ معايير خدمات التعليم الابتدائية:

يعد التعليم الابتدائي القاعدة الأساسية العريضة التي يعتمد عليها بناء الأجيال في المراحل التعليمية الأخرى، فهو يهدف إلى اكتشاف مواهب الطلاب واستعداداتهم وتوجيههم إلى ما يناسب وهذه الاستعدادات

والمواهب وبما يكفل تنميتها والانتفاع منها مستقبلاً في حياتهم الاجتماعية والثقافية والمهنية. (الدليمي، 2017: 109)

ومن خلال بيانات الجدول (15) يتضح لنا أهم المؤشرات التربوية للتعليم الابتدائي، ففيما يخص مؤشر (تلميذ / معلم) فقد بلغ في عموم المحافظة (٢٢) تلميذ / معلم، وهو أقل من المعيار العراقي المحدد بـ (٢٥) تلميذ / معلم فهو ضمن المعيار التخطيطي و يعد مؤشراً جيداً ويشير إلى عدم وجود عجز في عدد المعلمين في المحافظة، وينطبق هذا المؤشر على الوحدات الادارية حيث يتراوح المؤشر بين (٢١ - ٢٢) تلميذ / معلم.

أما مؤشر (تلميذ / شعبة) فقد حدده المعيار العراقي بـ (٣٠) تلميذ / شعبة وبلغ مؤشر عدد التلاميذ إلى عدد الشعب في المدارس الابتدائية في المحافظة نحو (٣٥) تلميذ / شعبة للعام الدراسي ٢٠٢٤، فيما يلحظ بان مؤشر المحافظة أعلى من المعيار ويشير إلى وجود حالة من الاكتظاظ للتلاميذ في الشعب في عموم المحافظة، وعند البحث عن المؤشر على مستوى الوحدات الادارية يلحظ وجود اعداد التلاميذ يفوق المعيار المحدد ويتراوح بين) ٣٣ – ٣٨) تلميذ / شعبة. أما فيما يخص مؤشر (تلميذ / مدرسة) فقد بلغ في عموم المحافظة (٤١١) تلميذ في كل مدرسة ابتدائية، وهذا أعلى من المعيار المحدد (٣٦٠) تلميذ / مدرسة، مما يدل ذلك على وجود نقص في عدد المدارس وزخم التلاميذ في المدارس، فضلاً عن وجود بعض البنايات المدرسية تشغلها ثلاث أوقات دوام، مما لذلك آثار سلبية عن طبيعة المادة العلمية التي يحصل عليها التلاميذ ولا سيما وإن هذه المرحلة تعدّ الأساس للمراحل القادمة. ومن خلال الجدول (16) نجد إن العدد الأكبر من المدارس هي بحاجة إلى ترميم وبما يقارب (٣٠٣) مدرسة، وفقط (٢٨٦) هي مدارس صالحة من أصل (٩٥٩) مدرسة ابتدائية في المحافظة، وما يقارب (٧٧) مدرسة هي غير صالحة للدراسة فيها، وهذا يؤشر على ضعف الخدمات التعليمية المقدمة في المحافظة، أي لا تحقق أدنى نسبة من التنمية المستدامة، مما يجب ترميم التي بحاجة وتهيئة الجو الدراسي الملائم لها، وتأهيل المدارس غير الصالحة لأنها تشكل خطورة على حياة التلاميذ فيها.

جدول (4) مؤشرات التعليم الابتدائي بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل للعام الدراسي (٢٠٢٣ – ٢٠٢٤)

ت	القضاء / المؤشرات	معيار (تلميذ / معلم)	معيار (تلميذ / شعبة)	معيار (تلميذ / مدرسة)
١	الحلة	٢١	٣٥	٤٧١
٢	المحاويل	٢٥	٣٨	٣٩٩
٣	الهاشمية	٢٢	٣٣	٣٥٨
٤	المسيب	٢٢	٣٨	٣٩٧
معيار المحافظة		٢٢	٣٥	٤١١

الجدول (5) الحالة العمرانية للمدارس الابتدائية في محافظة بابل لعام 2024.

ت	القضاء	عدد المدارس الكلي	عدد المدارس الصالحة	عدد المدارس غير الصالحة	عدد المدارس بحاجة الى ترميم
١	الحلة	٣٢٨	216	٢٨	٨٤
٢	المحاويل	١٨٦	٥٣	١٤	٦٠
٣	الهاشمية	٢٧٧	٩٦	١٩	٥٩
٤	المسيب	١٦٨	٣٥	١٦	٦٦
مجموع المحافظة		٩٥٩	400	٧٧	٣٠٣

3- معايير خدمات التعليم الثانوي:

من خلال المؤشرات التربوية للتعليم الثانوي الموضحة في الجدول (17). فقد بلغ مؤشر (طالب / معلم) في عموم محافظة بابل (٢٢) طالب لكل معلم وهو أعلى من المعيار العراقي المحدد (20) طالب لكل معلم ،ويتباين توزيعها على أقضية المحافظة ويتراوح المؤشر بين)٢٠ – ٢٧) طالب لكل معلم مما يتوجب تعيين الخريجين وسد النقص الحاصل في المدارس، ويعتبر مؤشر قضاء الحلة والهاشمية والقاسم جيد ضمن المعيار المحدد أو قريب منه.

أما فيما يخص مؤشر (طالب / شعبة) فقد بلغ في عموم المحافظة (٤٢) طالب في كل شعبة وهو بذلك أكبر من المعيار العراقي المحدد (٣٠) طالب / شعبة، ويتراوح المؤشر في أقضية المحافظة بين) ٤١ - ٤٣) طالب / شعبة.

أما مؤشر (طالب / مدرسة) فقد حدده المعيار العراقي نحو (٥٤٠) طالب / مدرسة وبلغ هذا المؤشر في عموم منطقة الدراسة (٦٦٨) طالب في كل مدرسة ثانوية، وهو بذلك أعلى من المعيار المحدد، وينطبق هذا على جميع أقضية المحافظة حيث يتراوح المؤشر فيها بين) ٦٧٦- ٧٨٤) طالب / مدرسة. مما يؤشر نقص في عدد المدارس في المحافظة

كما ويوضح الجدول (18) الحالة العمرانية للمدارس في المحافظة والذي يبين إن عدد المدارس الصالحة (٣٩) وغير الصالحة (٣) والتي بحاجة إلى ترميم (٢٢) مما يجب ترميمها وتهيئة الجو الدراسي المناسب للطلبة .

الجدول)6(

مؤشرات التعليم الثانوي بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام الدراسي ٢٠٢٤.

ت	القضاء / المؤشرات	معيار (طالب / معلم)	معيار (طالب / شعبة)	معيار (طالب / مدرسة)
١	الحلة	٢٠	٤٣	٧٨٤
٢	المحاويل	٢٧	٤٢	٧٠٩
٣	الهاشمية	٢١	٤١	٥١٣
٤	المسيب	٢٥	٤٣	٦٧٦
مجموع المحافظة		٢٢	٤٢	٦٦٨

جدول (7) الحالة العمرانية للمدارس الثانوية في بابل ٢٠٢٤.

ت	القضاء	عدد المدارس الكلي	عدد المدارس الصالحة	عدد المدارس غير الصالحة	عدد المدارس بحاجة الى ترميم
١	الحلة	٥٣	٢٣	٠	٩
٢	المحاويل	٢٨	٣	١	٤
٣	الهاشمية	٤٨	٨	٠	٥
٤	المسيب	٢٩	٥	٢	٤
مجموع المحافظة		١٥٨	٣٩	٣	٢٢

4- مؤشرات خدمات التعليم العالي والتقني:

يعدّ التعليم العالي و التقني أحد أهم مصادر تحقيق الرقي الاجتماعي والمعرفي والرفاه والتطور الاقتصادي، وهو من العوامل المهمة في التقليل من الفقر لأنه أحد أهم مظاهر تكوين رأس المال البشري الذي يعدّ من ركائز الاستدامة في مجال التنمية البشرية من خلال اكتساب المهارات التقنية وتنمية الفكر الابداعي. (عويس، 2008: 11) ولكن مشكلة التعليم العالي لا تكمن في وجود مثل هذه المؤسسات ولكن بنوعيتها كمؤسسات متدنية الكفاءة قليلة الإنتاجية للمعرفة وضعيفة العائد الاجتماعي في بعض الكليات، فعندما لا تتوافق الحالة التعليمية للفرد مع متطلبات سوق العمل سيؤدي إلى تراكم عددي للخريجين في كافة

التخصصات التي يحتاجها سوق العمل أو التي حصل فيها تتبع ولم تعد بحاجة لمثل هذه الأعداد من الخريجين وهو ما يخلق في النتيجة بطالة المتعلمين.

تسعى جامعات المحافظة وضمن أولوياتها الى الاستمرار بزيادة عدد كلياتها، وتوسعة الأقسام العلمية والتخصصات النادرة التي يحتاجها المجتمع والتي ترفد سوق العمل.
يوضح الجدول (8) معدل التغيير بمؤشرات قطاع التعليم الجامعي في محافظة بابل، حيث يلاحظ زيادة ملحوظة بعدد الكليات الحكومية والأهلية واستحداث كثير من التخصصات الجديدة والمهمة، وبمعدل تغير (١٤) كلية و (٣٨٨٨٩) طالب، وهذا مؤشر يدل على تطور التعليم العالي من حيث استحداث بعض الأقسام العلمية الجديدة، كما ويجب تطوير التخصصات التي تخدم سوق العمل، وإيجاد فرص التعيين والعمل للخريجين، للاستفادة من هذه الكفاءات والطاقات الشابة للنهوض بالواقع التنموي للمحافظة.

جدول (8)
معدل التغيير بمؤشرات قطاع التعليم في محافظة بابل من ٢٠١٠، ٢٠٢٤.

المؤشر	المؤشر لسنة ٢٠١٠	المؤشر لسنة ٢٠٢٤	معدل التغيير
عدد الكليات	٢٠	٣٤	١٤
عدد طلاب الكليات	١٧٠٢٨	٥٥٩١٧	٣٨٨٨٩
عدد المعاهد	٢	٢	-

رابعاً: مؤشرات الخدمات الصحية:

تعد الصحة من أهم الخدمات المجتمعية والأكثر أهمية في المجال التنموي. ومن أبرز مؤشرات التنمية المستدامة، وتعدّ أمراً أساسياً في تحقيق أهدافها لارتباطها بالإنسان، وتمتع الإنسان بصحة جيدة من الحقوق الأساسية التي نصت عليها قوانين منظمة الصحة العالمية، وأشارت الى إن الصحة هي السلامة والكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية، وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز. (الربيعي، 2021: 11)
بلغ عدد المستشفيات في المحافظة (١٩) مستشفى حكومية، و (٥) أهلية و (١٢٢) مركزاً صحياً، وفيما يأتي عرض لمعايير الخدمات الصحية وبعض المؤشرات الأخرى ذات العلاقة، وكما موضح في الجدول (20) .

الجدول (9)
معايير الخدمات الصحية وواقعها في محافظة بابل لعام ٢٠٢٤.

ت	المعايير	المعيار العراقي	الواقع
١	نسمة / مستشفى	١ / ٥٠٠٠٠	٩٥٣٥٢
٢	نسمة / مركز الصحي	١ / ١٠٠٠٠	١٨٧٥٧
٣	نسمة / السرير	١ / ٥٠٠	٧٣٦
٤	نسمة / الطبيب	١ / ١٠٠٠	١١٨٦
٥	نسمة / طبيب الأسنان	١ / ١٠٠٠٠	١٢٧١٧٢
٦	نسمة / صيدلاني	١ / ٢٠٠٠٠	١٤٥٩
٧	نسمة / ممرض	١ / ٢٥٠	٣٣٧
٨	نسمة / ذوي المهن الصحية	١ / ٥٠٠	٢٥٨

خامساً: المؤشرات الزراعية:

تعد تنمية القطاع الزراعي المقدمة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. فهي أحد المصادر الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي استخدمته الكثير من الدول المتقدمة أبان نهضتها لتمويل تنميتها الشاملة. (بشاي، 2003: 57)إن من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلاً من استيراده من الدول الأخرى، فضلاً عن تأمين متطلبات الصناعة التحويلية التي تقوم على الخامات الزراعية كالصناعات النسيجية والغذائية والدوائية والجلدية وغيرها من الصناعات، وتهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة ضغوط

الاحتكارات الزراعية، وإن التنمية الزراعية لها وظيفة الحفاظ على البيئة التي تعكس إيجاباً على تحسين نوعية الحياة. وتساهم الزراعة في توليد الناتج القومي، وتفسير القطاع الأكثر استيعاباً لليد العاملة، وبناء على هذه المقدمات جاءت مقولة ميردال (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد) لتؤكد (إن الفوز أو الاخفاق في معركة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل يكون ميدانها القطاع الزراعي). (فتح الله، 1999: 25)

تتميز محافظة بابل بالنشاط الزراعي باعتبارها ضمن منطقة السهل الرسوبي، وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته (٤٦)% من مساحة أراضي المحافظة، أما طول الأنهار الذي تمر بالمحافظة فبلغ مجموعها بحوالي (١٨٥) كم، تحمل ما نسبته (١٥)%، بما يقارب (٧،٣) مليار م^3 من المياه المارة في العراق. بلغت نسبة الاراضي المزروعة فعلاً (٣٦)% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، وتعتبر نسبة قليلة قياساً بمساحة الأراضي الصالحة في الزراعة في المحافظة، وهذا يؤشر سلباً على تحقيق تنمية النشاط الزراعي ،هذا وإن المحافظة محققة نسبة من الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية مثل (العنب، التين، التمر، الباميا، الخس). وبالنسبة لمساحة الغابات فالمعايير الدولية تحدد نسبة (٢٠)% كمؤشر مقبول لمساحة الغابات من المساحة الإجمالية، فيما بلغت نسبة الغابات في المحافظة (١١،٩)% وهي نسبة متوسطة تقريباً. وبلغت نسبة الأراضي المخصصة للرعي (٨،٥)%، كما وبلغت نسبة الأراضي الزراعية التي تستخدم أنظمة الري (١)%، والتي تسقى بالأبار نسبة (١)%، والتي تسقى من مياه المبازل نسبة (٢)% ، هذا يوضح قلة المساحات المروية بالطرق الحديثة والاعتماد بصورة أكبر على الطرق القديمة وهذا ما يعارض أهداف التنمية الزراعية المستدامة التي تسعى الى استخدام طرق الري الحديثة والمكتسبة المتطورة في الزراعة. أما فيما يخص الأيدي العاملة في الزراعة فقد بلغت نسبة الفلاحين (١٤)% من مجموع الايدي العاملة في النشاط الاقتصادي، وهي تعتبر نسبة متدنية تؤشر على ضعف استغلال الأراضي الزراعية وعدم تنميتها والاستفادة منها على الأقل في سد حاجة المحافظة. وفيما يخص إنتاجية أهم المحاصيل الزراعية في المحافظة، فقد بلغت نسبة إنتاج القمح والشعير تباعاً (٥)% و (١)% من إجمالي إنتاجها في العراق، وبلغت نسبة إنتاج الخضروات (٧)%، ونسبة إنتاج الفواكه (٦)%، وتعد هذه النسب منخفضة جداً وتدل على ضعف استثمار النشاط الزراعي في المحافظة وتعد مؤشرات لا تفضي إلى تنمية أساساً. أما نسبة إنتاج التمور فبلغت (٣٩)% من إجمالي إنتاجها في العراق، فيما بلغت إنتاجية النخلة المثمرة الواحدة (٦٩) كغم، وتعتبر إنتاجية جيدة إذا ما قورنت بإنتاجية النخلة المثمرة الواحدة على مستوى العراق والبالغة (٦٧،٦) كغم. أما بالنسبة للقسم الزراعي الثاني الخاص بالإنتاج الحيواني فيساهم بنسبة كبيرة بتنمية القطاع الزراعي. والثروة الحيوانية، فتملك محافظة بابل أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية المتمثلة بالحيوانات الماشية والأسماك والدواجن والنحل. بلغت نسبة إسهام الثروة الحيوانية والسمكية في الاقتصاد المحلي ما يقارب (٢٥)% من الناتج الإجمالي لمحافظة بابل، وكما موضح في الجدول (10).

الجدول (10)

مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة العامة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٤.

ت	المؤشرات الزراعية	قيمة المؤشر
١	نسبة المساحة المخصصة للزراعة	(46)%
٢	نسبة المساحة الصالحة للزراعة	(٧٨)%
٣	نسبة المساحة غير الصالحة للزراعة	(٢٢)%
٤	نسبة المساحة المزروعة فعلاً	(٣٦)%
٥	نسبة المساحة المروية	(٤٢)%
٦	مساحة الأراضي المستصلحة وغير المستصلحة	المستصلحة(١٢٣٥٦٠٥)، غير المستصلحة(١٥٠٩٩٥)، وبنسبة(٢،٢)%

٧	نسبة مساحة الأراضي التي تسقى بالآبار بواسطة المضخات	%(١)
٨	نسبة مساحة الأراضي التي تسقى من مياه المبازل	%(٢)
٩	نسبة مساحة الأراضي التي تسقى بواسطة طرق الري الحديثة	%(١)
١٠	نسبة الأراضي الصحراوية	%(٢٢)
١١	نسبة الأراضي المهددة بزحف الكثبان الرملية	%(٦)
١٢	نسبة مساحة الغابات	%(١١،٩)
١٣	نسبة الأراضي المخصصة للرعي	%(٨،٥)
١٤	نسبة عدد الفلاحين من إجمالي العاملين في النشاط الاقتصادي	%(١٤)
١٥	نسبة إنتاجية القمح والشعير من إجمالي انتاجيتهما في العراق	القمح (٥)%، الشعير (١)%
١٦	نسبة إنتاجية الخضروات من إجمالي إنتاجها في العراق ونسبة الاكتفاء الذاتي منها	%(٧) %(٣٠،٨)
١٧	نسبة إنتاجية الفواكه من إجمالي إنتاجها في العراق ونسبة الاكتفاء الذاتي منها	%(٦) %(٦،٨)
١٨	نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من البقوليات والرز والطماطم والبطاطا	البقوليات(١٠٢،٢)%، الرز(١٤)%، الطماطم (٦،١)%، البطاطا(٤٧،١)%
١٩	نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من اللحوم الحمراء والأسماك	اللحوم الحمراء (٥،٦)%، الأسماك (١٠٣،٢)%
٢٠	نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من الدواجن وبيض المائدة	الدواجن(٧٦،٢)%، بيض المائدة (٢٤،٥)%
٢١	نسبة إنتاج التمور من إجمالي إنتاجها في العراق	%(٣٩)
٢٢	متوسط إنتاجية النخلة المثمرة الواحدة	(٦٩) كغم
٢٣	نسبة إسهام الثروة الحيوانية في الاقتصاد المحلي الإجمالي	%(٢٥)
٢٤	نسبة الضائعات المائية	%(٤،٧)
٢٥	نسبة كمية مياه الري الواصلة إلى الكمية المطلوبة	%(١٧،٥)
٢٦	نسبة المشاريع الاروائية التي تحتاج إلى صيانة	%(٥٥)
٢٧	نسبة القنوات المبطنة إلى القنوات الكلية	%(٢٣،٩٤)
٢٨	نسبة السيطرة على البوابات والنواظم	%(٨٥)
٢٩	نسبة الأراضي المجهزة بنظام البزل	%(٦٥)
٣٠	نسبة استغلال الأمطار في الري	%(١٠)

سادساً: مؤشرات التنمية الصناعية::

يقصد بالتنمية الصناعية هي السياسة المخططة التنموية لبناء وتطوير البنية الصناعية للاقتصاد الوطني، من خلال الارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة، واقامة مشاريع صناعية جديدة، كما وتساهم في تطوير عمليات إنتاج الخدمات المعدنية والموارد الأولية وبناء قاعدة كفؤة لإنتاج الطاقة وزيادة القيمة المضافة. وما ينتج عن ذلك من توفير فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة والتخفيف من حدة البطالة، ورفع الإنتاجية وتعظيم الارباح وزيادة قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في الأسواق، من خلال خفض خلق إنتاجها وتحسين نوعها وتحديث المصانع وبناء قاعدة لإنتاج الطاقة والخدمات الصناعية، وذلك بتحقق من خلال الاستثمار الأمثل للمقومات الصناعية وامكاناتها المتاحة الطبيعية والبشرية، وبهذا فإن مساعي تحقيق تنمية صناعية مستدامة يتطلب اتخاذ إجراءات وإصدار قوانين، فضلاً عن العامل الأكثر أهمية وهو التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي. (الكناني، 2008: 73)

تتوفر في منطقة الدراسة العديد من الإمكانات والمقومات الصناعية، وتوجد فيها العديد من الصناعات، منها الصناعات الغذائية والنسيجية والصناعات الإنشائية وصناعة الأثاث الخشبية والمعدات الهندسية البسيطة، وإن منشأتها قد امتدت مكانياً على مساحات واسعة ووفرت فرص عمل مهمة لشرائح الإنسان والسكان الأقل تعليماً، اعتمدت أغلب المصانع العاملة فيهما على المدخلات الزراعية المحلية، المواد الأولية المعدنية المحلية، مثل مادة الطين الذي يدخل في صناعة الطابوق والاسمنت، ومعدن الجبس الذي يدخل في صناعة الجص، فضلاً عن المواد الأولية الزراعية التي تستخدمها بعض المصانع العاملة في المحافظة في الصناعات الغذائية والنسيجية، وبإمكانيات إنتاج بسيطة، وخاصة وإن معمل النسيج متوقف عن الإنتاج حالياً، وبعض إنتاج هذه الصناعات نحو السوق الداخلي لسد الحاجة المحلية، فضلاً عن قدرة بعض منتجاتها لدخول الأسواق الخارجية، وهذه تعتبر مؤشرات ضعيفة ولا تحقق أدنى مستوى من التنمية الصناعية المستدامة في المحافظة. إلا إن النشاط الصناعي قد تراجع في عموم البلاد ومنها محافظة بابل ولأغلب الصناعات تقريباً، فأتباع سياسة الباب المفتوح وأغراق الأسواق المحلية بمنتجات رديئة الصنع ورخيصة الثمن، أدى إلى غلق أغلب المصانع أبوابها، وعمل الباقي بأقل من نصف طاقاته الإنتاجية، فيما يبدو ذلك واضحاً من خلال معيار عدد المنشآت وعدد العاملين فيها، مع ما يلاحظ محاولة الصناعات الصغيرة على البقاء حتى مع طاقات إنتاجية متواضعة، وكل ذلك يؤشر ضعف فعالية النشاط الصناعي في مساهمته بتحقيق تنمية صناعية مستدامة في المحافظة .

ومن خلال الإمكانات التنموية المتوفرة للقطاع الصناعي في المحافظة إن تحليل المستوى التكنولوجي للصناعة العراقية حسب تصنيف (اليونيدو) فتبين إن المستوى التكنولوجي الصناعي المنخفض هو السائد في هيكل الصناعة العراقية بصورة عامة وفي محافظة بابل بصورة خاصة، فضلاً عن ضعف البنية الصناعية المحلية، وضعف السوق العراقي الداخلي وعدم تشجيع نشاط الصناعة والمنافسة الشديدة من البضائع المستوردة رخيصة الثمن ورديئة النوعية، كما وإن مساهمة النشاط الصناعي حالياً ضعيف جداً في تكوين الناتج المحلي والتشغيل لأسباب إدارية وقانونية. كما و تتمثل مؤشرات القطاع الصناعي بعدد من المؤشرات منها، عدد المنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) في المحافظة وعدد المشتغلين في كل منها وغيرها من المؤشرات الصناعية الأخرى. ومن خلال الجدول (22) فقد أسهم النشاط الصناعي بنسبة (٤)% فقط من القيمة المضافة، مما يعتبر مؤشر ضعيف لا يساعد على تنمية واستدامة القطاع الصناعي في المحافظة ، وبلغت نسبة عدد العاملين (١٨)% فقط من مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي ، ومثلت نسبة (١)% مقارنة مع مجموع العاملين في الصناعة في العراق، كما ويساهم بحوالي ما دون (٢)% من الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة، وكانت نسبة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي في الميزانية الحالية (٢)% نسبة منخفضة جداً ومؤشر لا يمد للتنمية بشيء. أما فيما يخص مؤشرات قروض المصرف الصناعي في المحافظة لعام ٢٠٢٢، فقد بلغ عدد المقترضين (٦٣) مقترض، ومجموع قيمة هذه القروض بلغت (٥٣٤٠) مليون دينار، نلاحظ ضعف في مؤشر عدد القروض المقدمة من المصرف الصناعي في المحافظة، وإنها ليست بالمستوى المطلوب الذي يمكن معه النهوض بالواقع الصناعي وتطويره وتنميته بصورة مستدامة وشاملة. كما و كانت أكثر أنواع الصناعات في المحافظة هي الصناعات الإنشائية وبلغت (٥٢) منشأة، وبعدها جاءت صناعات النجارة وبلغت (٣٦) منشأة، وكما موضح في الجدول (22). وفي ضوء ذلك نستنتج إن القطاع الصناعي بغية العام والخاص له القدرة على تفعيل النشاط الاقتصادي في محافظة بابل، وبالرغم من وجود المصانع الكبيرة التابعة إلى القطاع العام، فإن القطاع الخاص كان له الشأن الكبير ولاسيما في المدة الزمنية القريبة الماضية في زيادة الإنتاج والإنتاجية، مع الحفاظ على الجودة وإحلال محل البضائع المستوردة، فضلاً عن قدرة هذا القطاع على طرح المنتجات الخاصة به بأسعار مناسبة وتوفير فرص عمل للقادرين عليه، ويعتبر القطاع الصناعي الخاص في المحافظة قطاع حيوي في حال توفر الظروف المناسبة التي تساعد النشاط الصناعي من تحقيق تطور شامل وتنمية اقتصادية مستدامة في المحافظة.

الجدول (11) المؤشرات الصناعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٤.

ت	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	نسبة القيمة المضافة للنشاط الصناعي	(٤)%

٢	نسبة إسهام الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي	%(٢)
٣	نسبة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي في الميزانية الحالية	%(٢)
٤	نسبة العاملين في القطاع الصناعي	%(١٨)
٥	نسبة العاملين في القطاع الصناعي من إجمالي العاملين في الصناعة في العراق	%(١)
٦	عدد المقترضين من المصرف الصناعي	٦٣
٧	قيمة قروض المصرف الصناعي (مليون)	٥،٣٤٠
٨	القيمة المضافة للصناعات الكبيرة (مليون)	١١٤١٢٦ ونسبتها (٨٣)%
٩	القيمة المضافة للصناعات المتوسطة (مليون)	٦٢٩٩ بنسبة (١)%
١٠	القيمة المضافة للصناعات الصغيرة (مليون)	بنسبة)١٦(%
١١	اجور العاملين في الصناعات الكبيرة (مليون)	١١٤٩٠١
١٢	اجور العاملين في الصناعات المتوسطة (مليون)	٢٥٣٥
١٣	قيمة الانتاج في الصناعات الكبيرة (مليون)	٢٨٢٢٢٣
١٤	قيمة الانتاج في الصناعات المتوسطة (مليون)	١١٦٧٧
١٥	قيمة مستلزمات الانتاج في الصناعات الكبيرة (مليون)	١٦٨٠٩٧
١٦	قيمة مستلزمات الانتاج في الصناعات المتوسطة (مليون)	٥٣٧٨

الاستنتاجات

١. أن نجاح عملية التنمية في الاقتصاد العراقي يتطلب تحقق الانسجام بين منهج التخطيط المركزي وآليات السوق الحرة بهدف التعجيل بإنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢. انخفاض مؤشرات التنمية البشرية في بابل.
٣. تعاني محافظة بابل من أنتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري وأنخفاض الكفاءة المؤسساتية, مما اثر كثيرا على مسيرته التنموية في المحافظة.
٤. ان الإعانات الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل لم تعد ذات جدوى كبيرة أمام تزايد نسبة البطالة والفقر.
٥. انخفاض تدريجي في نسبة النمو السكاني في الآونة الأخيرة يمكن أن نعزوه للظروف الصعبة التي يعيشها البلد.

التوصيات

١. يستلزم تفعيل الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي توفر فرص عمل ودخل وتسهم مباشرة في خوض نسبة الفقر وإنصاف الشرائح الفقيرة والمحرومة من المجتمع
٢. يتوجب على الحكومة المحلية في محافظة بابل القيام بدورها ووضع الخطط التنموية اللازمة للنهوض بواقع المحافظة التنموي.
٣. محاولة الارتقاء بالعملية التنموية في محافظة بابل من خلال اشتراك جميع مؤسسات الدولة في العملية التنموية.

المصادر

١. ابن منظور، ابى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (1981), لسان العرب، المجلد الخامس , دار صادر للطباعة والنشر , طبعة جديدة محققة , بيروت-لبنان .
٢. ابو عيانة فتحي محمد (1989)، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
٣. بشاي ، فهمي (2003) ، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق، منظمة الاغذية الزراعية روما.
٤. الجوهري ،محمد محمود (2010) , علم اجتماع التنمية, دار المسيرة, عمان,2010.
٥. الخشاب ، مصطفى ، (1970)، دراسة المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة..

٦. الدليمي ، خلف حسين (2017)، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس - معايير – تقنيات)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، ، عمان، الاردن.
٧. الربيعي ، قاسم نظامي سامي (2021) ، اتجاهات التنمية المكانية للخدمات الصحية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل.
٨. العاني، صلاح عثمان عبد صالح (2016)، تحليل التباين المكاني لمؤشرات التنمية البشرية في محافظة الأنبار، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار.
٩. عويس ، محمد زكي (2008)، الطريق الى الجودة في التعليم العالي، سلسلة كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
١٠. فتح الله ، سعد حسين (1999) ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١١. الكناني ، كاظم كامل بشير (2008)، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٢. مصطفى، ابراهيم (1980) ,المعجم الوسيط ,مطبعة باقري , ايران , ,ط2 .
١٣. وديع، محمد عدنان (2006) , قياس التنمية و مؤشراتها , بحث منشور على الانترنت.
١٤. وزارة التخطيط (2024)، دائرة التخطيط التنمية الاقليمية في محافظة بابل، بيانات غير منشورة.